TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Major powers and geopolitical transformations in the Middle East: competing visions for managing international and regional balances

Asst.Prof .Dr. Marwan Awni Kamil*
Tikrit University - College of Political science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 10 Feb 2019
- Accepted 18 Feb 2019
- Available online 20 Aug 2019

Keywords:
- Middle East
- geopolitical transformations
- balance of powers
- International studies

Abstract: This study attempts to give a description and analysis derived from the new realism school in the international relations of the visions of the great powers of the geopolitical changes witnessed in the Middle East after 2011 and the corresponding effects at the level of the international system. It also examines the alliances of the major powers in the region and its policies, with a fixed and variable statement to produce a reading that is based on a certain degree of comprehensiveness and objectivity.

* **Corresponding Author:** Marwan Awni Kamil**, E-Mail:** mak88a@.tu.edu.iq **,Tel:**009647706646567 **,**
Affiliation: Tikrit University - College of Political science

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

القوى الكبرى والتحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط: رؤى متنافسة لإدارة التوازن الدولي والتوازنات الإقليمية

أ.م.د مروان عوني كامل

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 10/ شباط/2019
- القبول : 18/ شباط /2019
- النشر المباشر : 20/ اب /2019

الخلاصة : تحاول هذه الدراسة أن تعطي وصفا وتحليلا مستمدا من المدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية لرؤى القوى الكبرى من التحولات الجيو– سياسية التي شهدها الشرق الأوسط بعد عام 2011 وما يوازيها من تأثيرات على مستوى النظام الدولي. كما تبحث في تحالفات القوى الكبرى في المنطقة وفي سياساتها مع بيان الثابت والمتغير منها للخروج بقراءة تكون على قدر معين من الشمول والموضوعية.

الكلمات المفتاحية :
- الشَّرق الأوسط
- والتحولات الجيوسياسية
- توازن القوى
- الدراسات الدولية

المقدمة :

حمل العقد الأخير من القرن العشرين تفاؤلا تأريخا مفاده أن السلام الدائم بين القوى الكبرى قد تحقق. لقد أستند أنصار هذا التفاؤل إلى أن انتهاء الحرب الباردة مثل في رأيهم تحولا دراماتيكيا في منطق تعامل القوى الكبرى مع بعضها، فقد دخل العالم بنهايتها عصرا جديدا أصبح فيه التنافس العسكري بين هذه القوى بالوكالة شيئا من الماضي, ناهيك بالطبع عن الصدام العسكري المباشر بينها. ينطلق الافتراض الأساس لهذا المنظور من أن نظاما دوليا أصبحت فيه جميع الأمم أعضاء أسرة واحدة من الاعتماد المتبادل في مجالات الاقتصاد والمعلومات والمعرفة سوف تستحيل فيه احتمالات عودة الصراع التقليدي بين قواه الكبرى.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

في واقع الأمر، تتوفر أدلة كثيرة على أن فكرة السلام الدائم بين القوى الكبرى سوف تبقى افتراضا نظريا ليس إلا. فقد كانت السياسة الدولية، ولا تزال، ميدانا للصراع أكثر من كونها مجالا للتعاون ومن المرجح أن تبقى كذلك. فرغم الانحدار النسبي في كثافة التنافس بين القوى الكبرى في العقدين الماضيين، لا تزال كل منها تخشى الأخرى و تتنافس فيما بينها على القوة. ولا يزال الهدف الأهم لكل دولة هو أن تزيد نصيبها من القوة العالمية، ما يعني أن تكتسب القوة على حساب الدول الأخرى.

أن سعي القوى الكبرى وراء اكتساب القوة يعني أنها في بحث دائم عن فرص للحفاظ أو لتغيير توزيع القوة العالمي لمصلحتها. أنه يعني أيضا أن القوى الكبرى بطبيعتها مجبولة على العدوان من أجل تحقيق هذا الهدف. ولذلك تدافع القوة الكبرى عن توازن القوة، عندما يتبدى في الأفق تغيير لصالح دولة أخرى، وتحاول أن تقوض ذلك التوازن عندما يكون اتجاه التغيير في صالحها.

لقد أحدث النظام الدولي الأحادي القطبية بالتأكيد تحولاً أساسيا في التوزيع العالمي للقوة. لكنه لم يحدث تغييرا في البنية الفوضوية للنظام، وبدون ذلك التغيير العميق ليس ثمة مبرر لان نتوقع أن تتصرف القوى الكبرى في المستقبل بطريقة مختلفة عما كانت تتصرف به في الماضي.

يصح هذا الوصف إذن عندما نتناول الرؤى المستقبلية التي تتبناها القوى الكبرى حيال مسألة إدارة التوازن الدولي من منطلق التوازنات الإقليمية. هذه الرؤى قد لا تختلف كثيراً عن المنطق الذي ساد علاقات القوة بين القوتين العظيمتين في أماكن النزاع التقليدية إبان الحرب الباردة والتي انتشرت على امتداد ما كان يعرف حينها بالعالم الثالث والذي نطلق عليه اليوم تسمية عالم الجنوب، ومنها منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص. وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن سياسات القوة لن تغادر علاقات القوى الكبرى مع بعضها في القرن الحادي والعشرين.

من ذلك، تعتقد هذه الدراسة أن النظرية الواقعية سوف تبقى تقدم، أقوى التفسيرات للسياسة الدولية وسلوك القوى الكبرى على مدى القرن الحالي، حتى لو هيمنت على النقاش بين الباحثين نظريات أخرى غير النظرية الواقعية. وبإيجاز لا يزال العالم الواقعي هو عالم النظرية الواقعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول أن تعطي تحليلا ينسجم مع المفاهيم الأساسية للنظرية الواقعية الجديدة " البنائية "في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالتحولات الجيو– سياسية الهائلة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث التغيير والحروب التي عصفت بها بعد عام 2011 من منظور القوى الكبرى وسلوكها، سواء من حيث مصالحها البعيدة المدى في المنطقة، أو من حيث توازن القوة الدقيق فيها الذي لابد أن يؤثر على التوازن الاشمل على صعيد النظام الدولي.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في الأسئلة التالية التي تطرحها: ما هي طبيعة التحولات الجيو– سياسية التي شهدها الشرق الأوسط في ضوء موجة التغيير التي رافقت ثورات وحروب الربيع العربي؟ وما هو تأثير القوى الكبرى على مسار هذه التحولات ؟ ولماذا بقي الشرق الأوسط منطقة مركزية لتنافس القوى الكبرى ؟ ما هي استثمارات القوى الكبرى في هذا التنافس؟ وكيف يمكن لمستقبل توازن القوة في الشرق الأوسط أن يحدث تغييرا على صعيد التوازن الدولي ؟

فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة أن السياسة الإقليمية للقوى الكبرى في القرن العشرين ستسود في القرن الحادي والعشرين. وهنا، تحاول هذه الدراسة تطبيق هذا الافتراض على منطقة الشرق الأوسط بالنظر إلى جملة من الحقائق، أبرزها التحولات الجيو – سياسية التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011 التي كان تعاطي القوى الكبرى معها يتسق ومنطق النظرية الواقعية الجديدة في السياسة الدولية، وهو ما تمثل في سعي كل منها نحو التأثير على مجريات تلك التحولات بما يؤدي إلى الحفاظ أو إلى تعديل التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط لصالحها ومن ثم التأثير على التوازن الدولي في أماكن أخرى من العالم.

منهجية الدراسة:

لإثبات فرضية الدراسة وبسبب ما ينطوي عليه موضوعها من تعدد في الأبعاد والمحاور فقد حاولنا قدر الإمكان اعتماد أسلوب التعدد المنهجي الذي يستوجب استخدام أكثر من منهج علمي. وعليه كانت الاستعانة أولا بالمنهج الواقعي البنائي لأنه المنهج الأساس الذي بنيت عليه فرضية الدراسة, فضلا عن المنهج الإحصائي الذي أتاح الوصول إلى كل ما هو موضوعي من حقائق، وتمت الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي وفر إمكانية تفسير الكثير من المعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وأخيراً كانت الاستعانة بالمنهج المتساند الذي أتاح الجمع بين المناهج المذكورة، وذلك حسب المقتضيات التي فرضتها الدراسة.

هيكلية الدراسة:

تضمنت الدراسة مبحثين فضلا عن مقدمة وخاتمة تم تقسيمها إلى ما يأتي:

المبحث الأول وجاء تحت عنوان: التحولات الجيو– سياسية في الشرق الأوسط وسياسات القوى الكبرى.

المبحث الثاني وجاء تحت عنوان: القوى الكبرى وتغيير نظام توازن القوى والتحالفات في الشرق الأوسط .

المبحث الأول: التحولات الجيو– سياسية في الشرق الأوسط وسياسات القوى الكبرى

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

لا يتم تعريف الشرق الأوسط، أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، بالعلاقات التجارية، أو التفاعل الدبلوماسي، أو المُنظمات الإقليمية وحسب، بل بادوار القوى الكبرى واصطفاف القوى التابعة والتحولات التي تجريها توازنات القوة على الجغرافيا. هكذا كان الحال في تاريخ المنطقة الحديث، وسيبقى كذلك في المستقبل المنظور. لكن، مع ذلك، لم يشهد الشرق الأوسط منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية قبل قرن من الزمن ما يشهده الآن من توتر واضطراب إقليمي وصراع داخلي.

في خضم هذا التداعي في النظام الإقليمي، تبدو الحروب المتواصلة، وبخاصة في سوريا واليمن، وكذلك في ليبيا والعراق، قضايا مستعصية على الحل. وتُعتبر الصراعات على النفوذ في المنطقة على نطاق واسع، من العوامل التي تزيد الأمر تعقيداً. ومع أن هذه المنافسات عظيمة الأهمية بالفعل، إلا أن الديناميكيات الأوسع قد أطالت أمد هذه النزاعات وجعلتها أكثر كلفة.

المطلب الأول: التحولات الجيو– سياسية في الشرق الأوسط

يتم التمييز في إطار التحولات الأساسية التي تشهدها بنية العلاقات الدولية، من منظور النظام الدولي، بين مستويين أساسيين لهذه التحولات، الأول، ويمكن تسميته بالتحولات المهمة التي من شأنها إدخال عدد من المفاهيم أو النظريات الجديدة على مستوى التحليل، أو بروز عدد من الفواعل أو الظواهر السياسية الجديدة على مستوى الممارسة، ولكنها، مع أهميتها لا تؤثر في البنية الهيكلية للنظام الدولي.أما المستوى الثاني، فيمكن تسميته بالتحولات الجذرية، وهو ما يعني تغيير هيكلي في بنية النظام الدولي، وتحوله بين الثنائية القطبية والأحادية القطبية وتعددية الأقطاب، ويرتبط هذا المستوى في كثير من تجاربه التاريخية، بالحروب الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية، كالحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وصولاً لانهيار الاتحاد السوفيتي[i] .

وفي إطار هذين المستويين يمكن القول أن التحولات السياسية التي شهدها الشرق الأوسط بداية من العام 2011 وحتى الآن، والتي يطلق عليها الكثيرون (الثورات العربية)، تندرج ضمن المستوى الأول، أي التحولات المهمة وليست الجذرية، لأنها أفرزت مجموعة من المفاهيم والاقترابات التحليلية الجديدة، كما أفرزت مجموعة من الفواعل الدولية، سواء ما فوق الدولة أو ما دون الدولة، إلا أنها لم يترتب عليها تغييراً جذرياً في بنية النظام الدولي، والذي ما زال أحادى القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأميركية حتى الآن، رغم الأحاديث الكثيرة عن عودة روسيا الاتحادية وتمددها في عدد من المناطق والملفات الإقليمية والدولية، وسعيها لإعادة تشكيل هذه البنية[ii].

أما في تحليل أسباب هذه التحولات فقد ذهبت اتجاهات كثيرة إلى الاعتبار أنها تكمن في ثورات الربيع العربي بشكل أساس، تلك الثورات التي قلبت الموازين وغيرت الحسابات. أزالت الحدود، ونقلت الصراعات.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

أسقطت أنظمة مستبدة، لكنها قوية، وأسست حكومات منتخبة، لكنها ضعيفة. إلا أن هذه الاتجاهات تغفل، وربما تتغافل، أن ما يحدث الآن ليس إلا نتيجة مباشرة لتراكمات سلبية منذ عقود طويلة. فظواهر الاحتقان الطائفي والاستبداد والفساد والتطرف لم تظهر مع الربيع العربي، بل سبقته بكثير. وبمعنى أدق لم تكن جزءًا من نتائجه، بل كانت قسمًا من أسبابه. وهذا فارق شاسع[iii].

من ذلك، فقد شكل الشرق الأوسط في رأي هذه الدراسة مجالا خصبا لتنامي الصراعات والأزمات، وسط عوامل داخلية وخارجية. فمن جانب، شكل الصراع العربي – الإسرائيلي أحد أهم عناصر تأزم المنطقة، في ظل فشل دولي كبير، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في إيجاد صيغة مناسبة لدفع إسرائيل للالتزام بقواعد القانون الدولي، والانسحاب الفوري واللا مشروط من الأراضي العربية المحتلة، مع تصاعد نفوذ قوى إقليمية غير عربية، ذات مشاريع إحياء إمبراطوري (تركيا وإيران). ومن جانب آخر، أدت الكثير من السياسات الأمريكية تجاه المنطقة إلي تدمير عناصر الاستقرار فيها، وإطلاق قوى الصراع الاثني والطائفي داخل دولها، خاصة بعد غزو أفغانستان في عام 2001، والعراق في عام 2003، بينما أدت محاولة الولايات المتحدة لاحقا للخروج من ورطة تمددها العسكري المبالغ فيها في المنطقة إلى أحداث فراغ أمني كبير.

وبصرف النظر عما إذا كان فك ارتباط الولايات المتحدة بالشرق الأوسط يمثّل خطأ فادحا، أو تعديلاً لمسار، أو ضرورة مالية، حاولت القوى الإقليمية والدولية ملء الفراغ الناجم عن ذلك. ففي جميع أرجاء المنطقة، تتدخّل الدول الآن في شؤون جاراتها بمعدلات غير مسبوقة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وقد تحرّك شركاء الولايات المتحدة ومنافسوها على حد سواء لحصد أدوار أعظم لأنفسهم في المنطقة. إن الصراعات في الشرق الأوسط لازالت مستمرة لأن القادة المحليين، شأنهم شأن شركائهم الدوليين، يعتقدون أن في وسعهم تحقيق أهدافهم الاستراتيجية من خلال انتصارات عسكرية تتعادل فيها المكاسب والخسائر للطرفين كليهما. غير أنهم قد يكونون على خطأ في هذا الاعتقاد، كما أثبتت تجربة الولايات المتحدة التي استمرت خمس عشرة سنة في العراق، تلك التجربة التي أسفرت فيما بعد عن التقوّض التدريجي "للسلام الأميركي" في الشرق الأوسط[iv].

وبالطبع، فقد كان من بين أخطر تداعيات خفض الانخراط الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط هو التنامي السريع وغير المسبوق لنمط الحرب بالوكالة بين المملكة العربية السعودية وإيران في كل من العراق واليمن وسوريا، بكل ما يحمله ذلك من تأثير كبير في الأمن الإقليمي، بفعل ذهاب طهران والرياض لدعم أطراف الصراع في هذه الدول، وحفز عوامله. في مقابل تراجع أي تدخل أمريكي أو غربي عسكري مباشر. وهنا فقد أصبح الاستعداد لتقديم الدعم العسكري غير المباشر لقوى المعارضة للأنظمة الاستبدادية في دول الربيع العربي، وعدم الرغبة في تحمل مسؤولية التطورات اللاحقة، سياسة حولت التدخل الأجنبي إلى وصفة

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

لتدمير الدول. على سبيل المثال، في ليبيا دعمت منظمة حلف شمال الأطلسي جماعات مسلحة محلية ذات تنظيم سيئ، لا تملك إستراتيجية سياسية واضحة للسلم أو للحرب. فكانت النتيجة هي ما تشهده ليبيا اليوم من حرب وفوضى مستمرة بلا آفاق لحلول نهائية[v].

لقد أدت التحولات في توزيع القوة في الشرق الأوسط، وتغير أشكال الحكم فيه، إلى تحولات أعظم على مستوى الجغرافيا السياسية، سواء توحيداً له، أو تفتيتاً، أو إعادة تشكيل، وبسبب تلك التحولات فقد أعادت الثورات العربية طرح مسألة الأمن القومي، وفقاً للمتغيرات الجديدة في البيئة العربية. كما أدت عمليات إعادة الهيكلة، والتفكيك، وإعادة البناء، إلى طرح مسألة الأقليات في الدول العربية من جديد، سواء ضمن دساتيرها، أو ضمن إعادة تأطير الفكر الوجودي للدولة الواحدة، في ظل مطالب تتعدى الحقوق السياسية والاجتماعية للأقليات، إلى مطالب بحق تقرير المصير[vi].

أما على المستوى العالمي، فأن تحولات في الشرق الأوسط بهذا القدر من الضخامة لابد أن تترك ارتدادات كبرى على صعيد السلم والأمن الدوليين. من ذلك ما يقوله "نوريل روبيني " في وصف هذه المرحلة التي يعيشها العالم:" أن من بين المخاطر الجيوسياسية التي تهدد العالم أليوم، عدم الاستقرار الطويل الذي يمتد من المغرب إلى الحدود الأفغانية الباكستانية، وبعد تحول الربيع العربي إلى ذكرى بعيدة على نحو متزايد، تزداد حالة عدم الاستقرار على طول هذا القوس عمقا. فمن بين دول الربيع العربي الثلاث الأولى، أصبحت ليبيا دولة فاشلة، وعادت مصر إلى الحكم السلطوي، وتعمل الهجمات الإرهابية على زعزعة استقرار تونس اقتصادياً وسياسياً. وينتشر العنف وعدم الاستقرار من شمال أفريقيا إلى جنوب الصحراء الكبرى. وإذا تجاهل الغرب الشرق الأوسط أو سعى إلى حل مشاكل المنطقة بالاستعانة بالسبل العسكرية فحسب، بدلاً من الاعتماد على الدبلوماسية والموارد المالية لدعم النمو وإيجاد فرص العمل، فإن حالة عدم الاستقرار في المنطقة لن تزداد إلا سوءاً. ومن المؤكد أن مثل هذا الاختيار سوف يطارد الولايات المتحدة وأوروبا . وبالتالي الاقتصاد العالمي ـ لعقود قادمة من الزمن"[vii] .

المطلب الثاني: القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

تحمل التطورات الجارية على المستوي الإقليمي بوادر تحولات جديدة، وتغير في تركيبة، وربما خصائص، النظام الإقليمي للشرق الأوسط. وأهم ما في تلك البوادر أنها تعيد التذكير بأجواء أطروحات التعاون الإقليمي، التي واكبت بدايات عملية السلام العربي – الإسرائيلي، خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتي جرت محاولات لتأطيرها في عدة صيغ، منها الشرق الأوسط "الجديد"، والشرق الأوسط "الكبير"، أو "الموسع". الفارق الأساسي فيما تشير إليه التحركات الجارية حاليا أن الصيغ السابقة تستند إلى هدف تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعاون إقليمي. وتنطلق من ذلك نحو دمج إسرائيل في المنطقة،

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

وإقامة منظومة تعاون إقليمي جماعي، تكون تل أبيب جزءا منه. بينما تبدأ التحركات الجديدة من وجود تحديات وتهديدات مشتركة تجمع دولا في المنطقة ومن خارجها. كما أنها تتبع أيضا من سياسات وأدوار دول في المنطقة ومن خارجها، مما يعني أن الصيغ السابقة للشرق الأوسط الموسع أو الكبير كانت فلسفتها تعاونية تجميعية لتحقيق الأفضل. بينما ما تشير إليه التحركات الراهنة تبدو في جوهرها دفاعية لمواجهة السيئ أو ربما الأسوأ[viii].

وعلى الرغم من عدم غياب أحداث وأزمات كبرى سابقة على النظام الإقليمي للشرق الأوسط، إلا أن أغلبها كان قابلاً للاحتواء من جانب القوى الرئيسية للنظام بدعم من القوى الكبرى التي وضعت الاستقرار الإقليمي ضمن مصالحها، على غرار التعاطي الإقليمي والدولي مع الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، والحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، وأمثلة أخرى غيرها, التي غالبًا ما تتبعها وساطات إقليمية ودولية تهدف إلى استعادة حالة الاستقرار الهش في النظام.

من ذلك، فان التحولات الهيكلية في الشرق الأوسط لا يمكن عزلها عن تأثير القوى الكبرى وأساليب تعاطيها معها, ذلك أن تحولات النظام كانت تتوازى في حالات كثيرة مع تبدل أوضاع القوى الكبرى وتغير سياساتها تجاه المنطقة. وهنا، فقد كان التغيير في حالة الولايات المتحدة الأمريكية هو المثال الأبرز على الإطلاق كونها القوة الدولية صاحبة التأثير الأكبر في الشرق الأوسط.

فباستثناء سنوات قليلة أثناء إدارة الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش، كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة متحفظة إلى حد بعيد، إذ كانت المصالح الأمريكية تقتصر بشكل ضيق على ثلاث مصالح رئيسة[ix]:

1. ضمان وصول العالم إلى النفط لتوفير الوقود للاقتصاد والصناعة العالمية.
2. الدفاع عن حق إسرائيل في الوجود وتعزيز السلام العربي الإسرائيلي باعتباره الطريق الأمثل لضمان استمرارها.
3. تطوير تعاون مستمر مع حكومات المنطقة لمكافحة الإرهاب والأيديولوجية التي تغذيه، لاسيما بعد أحداث 11 أيلول 2001.

ولمدة بلغت نحو 60 عاماً، فإن المصالح المشتركة المتوافقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، ومصر بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، تمكنت من الإبقاء على الوضع الراهن. إلا أنه في مطلع الألفية الثالثة، بدأت الولايات المتحدة تتصرف كقوة مناهضة للوضع الراهن، حيث خلعت نظام الحكم في العراق وتحدت حكومات المنطقة من أجل تحرير اقتصادياتها وسياساتها، وقد نبع ذلك من الاعتراف بعد أحداث 11 أيلول بأن حيوية حلفاء الولايات المتحدة قد بدأت في التآكل مع بداية ظهور عدد

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

من القوى المهتمة بإعادة تشكيل المنطقة حسب رغباتها. وقد تألفت تلك القوى من فاعلين من الدول ومن غير الدول – من بينهم «حماس»، و«حزب الله»، وتركيا تحت قيادة رجب طيب أردوغان، وإيران تحت قيادة آية الله خامنئي، وسوريا تحت قيادة الرئيس بشار الأسد، وحتى قطر بقوتها التجارية والإعلامية ومواردها غير المحدودة من الغاز الطبيعي – وقد بدأت هذه القوى في تحدي الولايات المتحدة وحلفائها من أجل الريادة[x].

في الواقع، تسعى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى الحفاظ على دورها وأهميتها فيها بحيث تكون مطلوبة ومرغوبة من كلّ الأطراف. أن هذه السياسة تقوم على فكرة إدارة الصراعات وليس حلها بشكل نهائي، وهو ما يثير قلق بعض الدول الإقليمية التي ترى أهميّة الحصول على نتائج مباشرة للتحديات التي تواجهها، مثل عملية إعادة الأعمار والاستقرار في العراق وعمليات إنهاء الصراع في كل من سوريا وليبيا واليمن وعملية مواجهة الطموحات الإقليمية التركية والإيرانية. فضلا عن ذلك، ترى بعض الآراء أن الولايات المتحدة ليست لديها رؤية شاملة تعالج من خلالها قضايا الشرق الأوسط بشكل متزامن، حيث إنها تعمل بشكل انتقائي بشأن ملفاتها، وهو الأمر الذي يجعلها قادرة على إبقاء كلّ الخيارات قائمة أمامها. إلا أنه بمراجعة تاريخ السياسة الأمريكية في المنطقة نجد أنّ الولايات المتحدة قد استخدمت كل الوسائل الممكنة وبضمنها سياسات التدخل في شؤون دولها، ولم تصل بعد إلى نتيجة عن كيفية التعامل مع هذه القضايا. وقد يكون هذا المدرك هو الأساس الذي أستقر لدى صناع القرار في الولايات المتحدة لتفكيك المنطقة وإعادة بنائها من جديد بسبب صعوبة التغيير فيها.

في موازاة ما تقدم، تطرح الإدارة الأمريكية الحالية، مشروعا لتسوية المشكلة المزمنة والأطول عمرا في الشرق الأوسط وهي القضية الفلسطينية من خلال تمرير أتفاق إقليمي لا يتضمن الحد الأدنى من المطالب العربية والفلسطينية، ولا يمكن لأي زعيم فلسطيني أو عربي القبول بها والتي هي بمثابة تصفية للقضية الفلسطينية ورضوخ كامل لإسرائيل. وهو المشروع المعروف باسم صفقة القرن[xi].

وبالطبع، فأن المزايا التي تمنحها هذه الصفقة للفلسطينيين تقل كثيرا عما قدم لهم في أي أتفاق سابق. وهي تشمل أما حكما ذاتيا لا يتضمن القدس الشرقية أو غور الأردن أو الأراضي المقامة عليها المستوطنات، أو كونفدرالية مع الأردن للأراضي المشار إليها. وفي الواقع، يبدو أن الجانب الأميركي يعوّل على التقارب الحاصل الآن بين بعض الدول العربية وإسرائيل ضد إيران لتمرير مثل هكذا صفقة، وهو ما يظهر جهلا كبيرا بحقائق السياسة والتأريخ والجغرافيا في الشرق الأوسط، إذ لا يمكن مقايضة مواجهة إيران بالتخلي عن الحق الفلسطيني أو القدس مثلاً[xii].

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

في هذا السياق، فقد تمثّل التطور الأبرز في الشرق الأوسط حتى الآن في الحملة التي شنّتها إدارة الرئيس دونالد ترامب ضد إيران، خصوصاً انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران والعقوبات الاقتصادية الجديدة واسعة النطاق. وفي حال تم توسيع هذه السياسة، فقد تُعيد إلى حدٍّ بعيد رسم معالم المشهد الاستراتيجي وموازين القوى بشكل كامل، ولاسيما إذا ما ترافقت مع ضغط إقليمي ضد حلفاء إيران في المنطقة. والواقع أن العقوبات نجحت أكثر مما توقّع العديد من المشكّكين، علماً بأن تبعاتها لا تزال في مراحلها الأولى. لكن الضغط المالي الخارجي وحده لا يؤدي أبداً في غالب الأحيان إلى تغيير النظام، ونادراً ما يفضي إلى إحداث تغيير في السياسة العامة. وقد تسفر الحملة المالية المحضة ضد طهران عن إفقار البلاد، بيد أنها ستكون بلاداً موحّدة وعدائية، ولن تتوانى عن دفع حلفائها الإقليميين إلى تنفيذ خطوات أكثر خطورة باطّراد[xiii].

في خضم هذه التغيرات، يعيش الشرق الأوسط حالة من الهشاشة والانهيار، مما يجعل تحالف دوله مع بعضها من أجل تحقيق الاستقرار قدَرا أكثر منه خيارا، فلا خيارات مثلا أمام سوريا والعراق واليمن وليبيا وباقي دول المنطقة الأخرى سوى التعاون والانضمام إلى إحدى المحاور الإقليمية: محور تركيا أو محور إيران أو محور المملكة العربية السعودية.

إن القوى التي تمثل سياسة إيران الخارجية متعاظمة الشأن، وموائمات تركيا المؤيدة لجماعة الإخوان المسلمين، ورغبة السعوديين في الحفاظ على الأنظمة المتبقية في المنطقة سوف تبقى تطاحن بعضها البعض، متجاوزة الحدود الحالية، وهو الأمر الذي أدى حتى الآن إلى مفاقمة التوترات، وإثارة الطائفية باسم تحقيق طموحات هذه الدول الثلاث الواقعية، وهذا يجعل الشرق الأوسط ثلاثي المحاور، إذ يعارض فيه كل محور الآخر في تحالفات متغيرة، وتنافس من أجل وضع نظام إقليمي جديد[xiv].

لقد بددت الولايات المتحدة "الربيع العربي" بعدم وقوفها إلى جانب الديمقراطية الليبرالية والإصلاح، وهو برنامج لا تروج له أي من القوى الإقليمية الثلاث. فقد عاد المواطنون عبر أنحاء المنطقة مرة أخرى إلى النطق بشعارات مناهضة للولايات المتحدة من أجل الإعراب عن سخطهم ومحنتهم. وفي المرحلة القادمة يجب على واشنطن أن تبحر في الشرق الأوسط الجديد؛ وإلا فإن الخريطة السياسية والأيديولوجية للمنطقة سوف يعاد رسمها من قبل دول رئيسية أكثر نفوذاً[xv].

المبحث الثاني: القوى الكبرى وتغيير نظام توازن القوى والتحالفات في الشرق الأوسط

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

لم تعد منظومة القوى التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الماضي قابلة للحياة أو العمل بعد الآن، حيث شارفت على الوصول إلى نهاية عمرها الوظيفي. وفي السنوات الأخيرة لم تتمكن هذه المنظومة من أن تنتج سوى الحروب والصراعات الأهلية وعدم الاستقرار والفوضى على امتداد معظم أرجاء الشرق الأوسط. من ذلك، فأن التحولات الجيوسياسية في المنطقة والديناميات الجديدة المصاحبة لها قد استدعت أعادة تشكيل تحالفات القوة فيها، وهو ما أدى بالضرورة إلى أعادة تعريف القوى الكبرى لأدوارها وتصوراتها ومصالحها فيها بدرجة كبيرة مع ما يستتبع ذلك من تغيير طال رؤاها حيال التوازن الدقيق في المنطقة وتأثيره على التوازن الدولي الاشمل على الصعيد العالمي.

المطلب الأول: القوى الكبرى وسياسات التحالف في الشرق الأوسط

أدى الربيع العربي إلى حدوث حالة من الفوضى الإقليمية في الشرق الأوسط، و انقسام القوى الإقليمية إلى تحالفين رئيسيين، الأول يجمع إيران و حلفاءها والثاني بين أغلب دول الخليج وإسرائيل، وأفصحت بعض المتغيرات الأخيرة ونعني بالأساس تغيير الإدارة الأمريكية، وتزايد انخراط القوة الروسية في الإقليم إلى تحول جديد في نظام التحالفات في الشرق الأوسط، وهو التحول الذي نحاول تحليل أسبابه ووضع تصور مبدئي حول شكله المستقبلي، وأثر هذا على مستقبل الصراع في الشرق الأوسط بصفة عامة[xvi].

يمكن القول ابتداءً أن من الطبيعي أن تتجه المنطقة إلى منظومة تحالفات ومحاور إقليمية تجسد تلك الموجة من التحولات. إلا أن التحالفات الجديدة في حقيقتها ليست مختلفة كليا عن تلك التي كانت سائدة، حتى سنوات قليلة خلت، والتي توزعت بشكل أساسي بين جناحين، أطلق أولهما على أعضائه وصف "المقاومة والممانعة"، بينما تبني الآخر مصطلح "الاعتدال" تعريفا للدول المنضوية فيه. والمهم، في هذا التقسيم، أنه تمحور بالدرجة الأولي حول الموقف من إسرائيل، سواء لجهة العلاقة المباشرة معها، أو إزاء مجمل طريقة إدارة الصراع معها. وانبثق من هذا الاستقطاب الأساسي محاور انقسام فرعية، شملت الموقف من تنظيمات وجماعات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولاسيما ذات المرجعية الإسلامية. وساعد في ذلك رفع شعار الجهاد، وعدّ تحرير القدس غاية إسلامية، بواسطة دول وتنظيمات، يجمع بينها اتساق مذهبي، الأمر الذي أوجد ظلالا مذهبية لحالة الاستقطاب في النظام الإقليمي للشرق الأوسط[xvii].

وفي العموم، يتضح الآن أن ثمة وجود لثلاثة محاور إقليمية رئيسية في الشرق الأوسط يجمعهما التنافس حول قضايا عديدة في المنطقة، الأول هو محور إيران و حلفائها، و يعد التقارب السعودي المصري الإسرائيلي الإماراتي أساسا لمحورا إقليميا ثانيا، و تتبقى دول قطر و تركيا كأبرز أطراف المحور الإقليمي الثالث بالاشتراك مع قوى الإسلام السياسي. ويمكننا توقع مسارات التحول في التحالفات الحالية بناء على المتغيرات التالية[xviii]:

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

1-العلاقة مع القوى الكبرى :تتباين علاقة هذه المحاور بالقوى الكبرى، و يتمتع المحور الثاني بعلاقات متوازنة مع الأطراف الدولية و بالأساس دعم الولايات المتحدة، وتقف الأخيرة على عداء كامل مع المحور الأول الذي يتمتع بدوره بدعم روسي وصيني، بينما تراوح أمريكا من موقفها تجاه المحور الثالث.

2-مستوى التماسك :يعتبر المحور الثاني هو أكثر المحاور ضعفاً من حيث التماسك الداخلي بين أعضائه، و يجمع الإمارات والسعودية بعض التوترات على خلفية النزاع الحدودي بينهما، وشهدت العلاقة بين أعضاء هذا المحور خلافات سابقة كان أخرها الأزمة بين مصر والسعودية، ويعدَّ التقارب مع إسرائيل متغيراً جديداً على السياق الإقليمي.

ومن ناحية أخرى يتميز المحوران الأول والثالث بمستوى مرتفع من التماسك والتوافق بين أعضائه، علاوة على توفر خبرات قديمة من التحالف داخل كلا من المحورين.

3- العوامل الداخلية :يمكن القول بوجود ثمة تذبذب فيما يتعلق بهذا العامل داخل كل المحاور، إلا أن المحور الثاني هو أكثر المحاور تعرضا للمعارضة الداخلية، ولاسيما في دول السعودية وإسرائيل، ويعد التقارب مع إسرائيل كفيلاً بغضب قطاعات واسعة من المعارضة داخل دول التحالف الجديد.

4-العلاقات البينية :أسس المحور الثاني على أساس مواجهة إيران وقوى الإسلام السياسي، وتتسع مساحة التباين بين أطراف المحور الثاني والثالث، وينطلق التباين بالأساس من الأوضاع الميدانية للحروب الدائرة في ليبيا واليمن، والخلاف حول مستقبل الإسلام السياسي في الإقليم، على الرغم من اتفاقهم على مواجهة التمدد الإيراني، بينما يجمع المحورين الأول والثالث ملف دعم تيار المقاومة ضد إسرائيل وكذلك تفضيل تغيير الأوضاع الحالية في الإقليم.

لقد كان للسلوك الذي سارت عليه القوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة وروسيا، تأثير كبير على تلاحم إلتحالفات في الشرق الأوسط ومن ثم تحويلها إلى ما يشبه المحاور أو الكتل الإقليمية. ذلك أن تدخّل روسيا العسكري في أيلول 2015 لنصرة حكومة الأسد أدخلها في شراكة عسكرية مع إيران، وسوريا، وحزب الله .وحاولت إدارة أوباما أن تركب موجة الانقسامات الإقليمية، مع مواصلة التعاون مع إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والتفاوض في الوقت نفسه حول خطة العمل الشاملة في ما يتعلق ببرنامج إيران النووي. غير أن الكتلة المعادية لإيران ازدادت تلاحما بعد عجز الإدارة عن ترجمة هذه الخطة إلى أسلوب عمل جديد مع إيران حول أنشطتها الإقليمية، التي تزامنت مع وصول إدارة ترامب الصقورية إلى السلطة وانسحابها من خطة العمل المشتركة في أيار2018[xix].

والواقع أن مبدأ ترامب المتمثّل في استخدام العقوبات ضد إيران كحافز للتوصّل إلى اتفاق بشروط أفضل، أظهر تناقضاً صارخاً بالمقارنة مع التنازلات التي قام بها أوباما لإبرام الاتفاق النووي. وقد أدّى هذا التحوّل

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران إلى تغيير المشهد السياسي، وأعاد إرساء التحالفات الاستراتيجية التي كانت قائمة سابقاً بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي ومصر. وأسفرت معاودة انخراط ترامب بشكل نشط في الشرق الأوسط عن إلغاء استراتيجية "التوجّه نحو آسيا" التي انتهجها أوباما وكذلك مبدأه المتمثّل في "القيادة من الخلف". وقد بدا وكأن إدارة ترامب، من خلال إعادة إحياء الدور التقليدي للولايات المتحدة كلاعب رئيس منخرط في المنطقة، أظهرت لروسيا بأنها لن تكون بعد الآن في مقعد القيادة، وهو الموقع الذي
تنازل عنه أوباما لصالح الكرملين في سوريا[xx].

من جانب آخر، تنطوي كتل التحالف القائمة في الشرق الأوسط في ذات الوقت على تناقضات داخلية. فسوريا هي نقطة الارتكاز للتعاون الروسي الإيراني، إلا أن روسيا تحاول العمل من خلال المؤسسة العسكرية السورية الرسمية، بينما تعتمد إيران أساسا على الجماعات المسلحة الموالية لها . كما أن رد فعل روسيا الخافت على الغارات الجوية الإسرائيلية واسعة النطاق في أيار 2018 على المرافق الإيرانية داخل سوريا بالمقارنة مع احتجاجاتها القوية على الضربات الجوية المحدودة، بما لا يقاس، التي قامت بها الولايات المتحدة على ما يشتبه بأنه أسلحة كيميائية قبل ذلك، كان يوحي بأن روسيا لم تنزعج لخفض قدرة إيران العسكرية في سوريا .في تلك الأثناء، تبدو الكتلة التي تتزعمها الولايات المتحدة كما لو كانت حشداً بدائياً للنفور من إيران أكثر منها تحالفاً عسكرياً من النوع المتعارف عليه. وفي غياب الحديث عن دولة فلسطينية، ستظل إسرائيل تفتقر إلى علاقات دبلوماسية أساسية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة[xxi].

هناك تلاقح متبادل كذلك بين الكتل. فعلى الرغم من شراكتها مع إيران في سوريا، حافظت روسيا على علاقات عملية مع أغلب الدول في المنطقة، ومنها شركاء الولايات المتحدة في الميدان الأمني[xxii] .

أما بالنسبة إلى تركيا، فقد أصبحت تدير شراكات متباينة على المستوى الاستراتيجي أساسها تفاعلاتها الأخيرة مع روسيا. فتركيا تساعد التوسع العسكري الروسي في سوريا. ومع الأخذ في الحسبان القيود الجيوبولتيكية لتركيا، فهي تحاول بالعضوية في منظمة شنجهاي أن يكون لها تعاون واسع مع روسيا والصين، وهذا الأمر بوسعه أن يكون بديلاً عن العضوية في الاتحاد الأوروبي .لكن, مع بقاء هذا التعاون بين تركيا وروسيا فقد واصلت الولايات المتحدة والناتو منح تركيا ضمانات أمنية جديدة، وهو الشيء الذي أدى إلى تزايد الدور التركي ونفوذه في الناتو والشرق الأوسط[xxiii].

يمكن القول أيضا أن المحرك الرئيس في جميع التحالفات السابقة ليس تشابه المصالح الجوهرية للدول وإنما الحاجة إلى وجود عدو مشترك، وهذا هو السبب الذي يجعل سياسات الدول تجاه بعضها غير مستقرة

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

وتعتمد بشكل كبير على الظروف، وعموماً، فإن غياب الرؤية الإستراتيجية للمنطقة، يجعل القوى الإقليمية تسعى في المقام الأول إلى تعزيز مواقعها، وعدم الاعتراف بـ "الخطوط حمراء" والحدود المقبولة مما جعلها تعتمد في الغالب على القوة العسكرية. هذه السلوكيات تميل إلى انتهاج سياسة حافة الهاوية أو المواجهة العسكرية في الكثير من الحالات[xxiv].

لقد بذلت محاولات كثيرة من قبل القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لأجل خلق تحالفات واتحادات جديدة بسبب عدم قدرة الاتحادات القديمة مثل الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي على التعامل مع مشاكل المنطقة التي تزداد تعقيدا. ومع ذلك، فقد تم تصميم تلك التحالفات للتعامل مع القضايا الراهنة بدلاً من تنسيق الجهود الإقليمية. على سبيل المثال، التحالف الذي تقوده السعودية من حوالي أربعين بلدا يتطلع فقط ليكون معاديا لإيران بدلاً من أنشاء نظام أمن إقليمي قابل للاستدامة كما في حالات وأماكن أخرى من العالم[xxv].

في موازاة ما تقدم أعلنت الإدارة الأمريكية عن جهود ترمي إلى إقامة تحالف جديد في المنطقة تحت أسم (التحالف الاستراتيجي في الشرق الأوسط) (Middle East strategic alliance) . والذي يعرف اختصارا ب " ميسا ", كما تسميه بعض الأوساط ب "الناتو العربي".

كُشف النقاب للمرة الأولى عن تحالف "ميسا" خلال زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى السعودية في أيار 2017. حينها نص" إعلان الرياض" على أن التحالف "سيساهم في تحقيق السلام والأمن في المنطقة والعالم". ويشمل التحالف دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى مصر والأردن والولايات المتحدة. وتتمحور فكرته أساساً حول الأمن والدفاع. لكن مؤخراً تمت إضافة مجالات اقتصادية وسياسية للمشروع. وبذلك، فهو ينضم إلى حقل يعج بالتحالفات الإقليمية المسطّرة على الورق، أو التي لا تزال قيد البحث والتمحيص[xxvi].

ثمة جدل حول طبيعة الأهداف المنوط بها تحالف " ميسا "، ولعل الارتكاز على الأهداف السياسية والأمنية في المقام الأول يليها الاقتصادية والتجارية، يحمل في طياته أهدافا مرحلية مفادها إعادة التقييم لثقل الحلفاء بالمنطقة، وذلك على النحو التالي[xxvii]:

• **سياسياً:** وذلك من خلال صياغة أطر ومحددات مؤسسة لهذا التحالف، ومحددة للإجراءات الخاصة به، وأسس الحوكمة والتمويل، وحل النزاعات، وإجراءات العضوية لأعضاء جدد في المستقبل أو شركاء للاتحاد، فضلا عما تذهب إليه واشنطن بذلك التحالف المأمول لإنهاء المقاطعة العربية لقطر، وتشكيل جبهة عربية أو ما تسميه بـ "محور الاعتدال" ضد إيران، وخطوة تمهيدية لتسهيل انضمام إسرائيل لهذا التكتل ضمن ما عُرف إعلاميا بـ "صفقة القرن".

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

• **اقتصادياً:** وذلك بتدشين شبكة إقليمية للطاقة تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتوفيرها وفقا لمعدلات الطلب الإقليمي، وتحقيق الاستقرار والتعاون الإقليمي، وخلق شبكة تهدف إلى بناء القدرات، وإبرام اتفاقات للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والدول الراغبة، فضلا عن الحديث حول توفير تمويل للاستثمارات، من خلال مؤسسة الاستثمار الخاص الخارجي (Overseas Private Investment Corporation OPIC)، وبحث إمكانية إلغاء التعريفات الجمركية الإضافية، مثل تلك المفروضة في إطار البند "232" على الحديد والألومنيوم.

• **أمنيا:** من المقرر أن تكون "مسارح العمليات" الخاصة بـ "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" في مناطق الخليج العربي، وبحر العرب، والبحرين الأحمر والمتوسط، مع التركيز على تأمين المعابر المائية الاستراتيجية "مضيقي هرمز وباب المندب"، وقناة السويس، وإلى جانب هذه المهام، سيتولى التحالف مكافحة عمليات نقل الأسلحة إلى إيران وحلفائها في المنطقة.

وبالطبع فأن هنالك أيضا العديد من العقبات التي تتعارض وإقامة هذا التحالف، وتتمثل فيما يلي[xxviii]:

1- الفكرة تفترض اتفاقا في الرؤى والتوجهات السياسية بين الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما ليس له وجود علي أرض الواقع.

2- أن الولايات المتحدة تنطلق في تصورها من أن الخطر الأساسي وأكبر التهديدات في المنطقة هو التمدد الإيراني، متجاهلة في المقابل الخطر الأساسي علي مدار سنوات طويلة وهو الصراع العربي الإسرائيلي .

3- ما يتعلق بأزمة المصداقية التي تعانيها إدارة ترامب، فكثير من التصريحات والمواقف والسياسات تبدو متناقضة بل وتتغير باستمرار بحيث يصعب أحيانا التنبؤ بها، يستوي في ذلك أسلوب تعاملها مع حلفائها أو خصومها، وإحدى أهم المفارقات بهذا الخصوص هي تزامن دعوتها لمثل هذا الحلف بهجومها غير المسبوق على الناتو الغربي وشركائها الأوروبيين بحجة عدم الوفاء بالتزاماتهم في زيادة ميزانيات الدفاع وحجم مساهمتهم المالية في الحلف.

وفي أي الأحوال فأن فكرة الحلف، رغم كل التحديات التي قد تواجهها، سواء من قبل الدول التي يمكن أن تشارك فيها، أو من طبيعة التطورات الإقليمية في المنطقة، فإن الجزء الأكبر من إمكانية تطبيق الفكرة، ولو مرحلياً يرتبط بالموقف الفعلي للولايات المتحدة، ومدى حرصها على ذلك في ظل حجم التأثير الذي تمارسه على الدول التي تستهدفها بالانضمام لهذا الكيان[xxix].

المطلب الثاني: رؤى القوى الكبرى للتوازن الدولي والتوازنات في الشرق الأوسط

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

من المعروف إن مفهوم "توازن القوى" أساسي في المقاربة الواقعية لنظرية العلاقات الدولية، فهو ينطوي على هدف منطقي في السياسة الخارجية بين فاعلين متعددين في منطقة ما، غالبًا ما توصف بالحيوية للمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى. وكما يشرح ديفيد هيوم، في بحثه الموسوم "ميزان القوى"، فإن قِدم هذا المفهوم يعود إلى قدم التاريخ البشري نفسه؛ إذ غالبًا ما كانت تتم الإشارة إليه سواء من قبل المنظِّرين السياسيين أو من طرف القائمين على تسيير شؤون الدولة[xxx].

من ذلك، لم تحظ منطقة الشرق الأوسط، في أي وقت، باعتبارها واحدة من أهم المناطق الحيوية في العالم، بفرصة الاستقلال الكامل عن تأثير القوى الكبرى الحاكمة في النظام الدولي، وكثيراً ما كانت التغيرات الإقليمية في المنطقة تعكس تغير توازنات القوة في هذا النظام، سواء في طبيعته وهيكله، أو في أطرافه الرئيسية وتبدل مواقعها داخله. لكن ظلت الولايات المتحدة الأمريكية، لما يقرب من ثلاثة عقود متصلة، تحتل صدارة القوى الكبرى المؤثرة في الشرق الأوسط، بل كانت تنفرد تقريبا بدور "الراعي الرسمي" لمجمل قضايا وتطورات المنطقة[xxxi].

وبالفعل، لم تكن الولايات المتحدة قوة مهيمنة، بل متفردة، ليس على المستوى العالمي فقط، بل أيضا على المستوى الإقليمي، خصوصا في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن مناطق أخرى من العالم، إلاَّ أن الهيمنة الأمريكية تمر الآن في حالة من الانحسار منذ سنوات، ربما لم تظهر ملامحها في الشرق الأوسط إلا أخيرا بتراجع التفرد الأمريكي في توجيه دفة التفاعلات، وإدارة القضايا الإقليمية إلا أن إشارات التراجع علي المستوي العالمي تسبق ذلك بسنوات. إذ برزت قوى أخرى، وأدوار جديدة لفاعلين دوليين ليسوا جدداً، لكن الوزن النسبي ومساحة التأثير الخاصة بكل منهم قد اتسعت، بالتزامن مع ما أفسحه التراجع الأمريكي من مساحة للحركة[xxxii].

وبالطبع، فان القول بتراجع القوة العالمية للولايات المتحدة يجب أن يفهم على أنه تراجع نسبي، كما أنه تراجع قد يطول وقد يقصر من الناحية الزمنية. فهيكل القوة في عالم اليوم هو هيكل ثلاثي الإبعاد يتألف من الاقتصاد والمعرفة والقوة العسكرية. ولا تزال الولايات المتحدة حتى ألان هي القوة الدولية الوحيدة التي تحوز على القدر الأعظم من أبعاد القوة العالمية.

وفي العموم، يمكن القول إنّ عوامل عدة تؤدّي دوراً في صياغة الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية على عدّة مستويات بحثية، لكن يبدو أنّ المنهج الأمثل لدراسة الاستراتيجية الأمريكية يعتمد – إلى حدٍّ كبير –على مستوى تحليل النظام، وينبثق من المدرسة الواقعية الجديدة أو ما يطلق عليها الواقعية الهيكلية؛ فاستراتيجيات الحرب الباردة جاءت من هذا المنطلق، كما إنّ استراتيجيات محاربة الإرهاب ومحاولات السيطرة على العالم حكمتها اللحظة الأحادية التي تمتعت بها أمريكا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

ونهاية الحرب الباردة ؛ لذا، فإنّ هذا الاتجاه يرى في تغيّرات النظام الدولي المحدّد الأساس لرسم الاستراتيجية الأمريكية، وأنّ العوامل الداخلية والخصائص القومية تمّ توظيفها في التأثير على موقع أمريكا في العالم، بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، من حيث إقامة نظام إقليمي يتماشى مع النظام الدولي الذي يحافظ على السيطرة الأمريكية، فعلى سبيل المثال فإنّ إهمال الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط خلال مدة إدارتي الرئيس أوباما لحساب آسيا يأتي من باب المدرسة الواقعية الجديدة؛ إذ ترى أنّ الاهتمام الدولي يصبّ في آسيا، وأنّ أي منافسة للهيمنة الأمريكية ستأتي من آسيا وليس من الشرق الأوسط وبالرغم مما ذكر فإنّ الشرق الأوسط يبقى منطقة يصعب الخروج منها؛ لأسباب أيضاً هيكلية، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أهمية التروي فيها وإتباع منهج براجماتي يحافظ على المصالح الأمريكية بأقلّ تكاليف ممكنة ممّا يؤهلها للعب دور أكبر في مناطق أكثر أهمية من منطقة الشرق الأوسط[xxxiii].

وبالطبع فقد جاء إعلان الإدارة الأمريكية المتعلق باستراتيجية " الاستدارة نحو أسيا " لعام 2012 بوصفها خطوة أساسية لتطويق الصين. وقد تركز الجهد الأمريكي لتحقيق ذلك على مجموعة دول شرق أسيا والهند، وفي ظل ترشيد السياسة الخارجية من الناحية الاقتصادية لعوامل تتعلق بالوضع الاقتصادي الداخلي، عملت الولايات المتحدة على تقليل نفقات انخراطها في الشرق الأوسط قدر الإمكان ، وهو ما تم ترجمته عمليا عبر خطوات الإعلان الرسمي عن سحب القوات الأمريكية من العراق نهاية عام 2011، و من أفغانستان بحلول نهاية عام 2014، وقد حرصت الولايات المتحدة على عدم تكثيف تدخلها العسكري في الإقليم على الرغم من حالة الفوضى التي يمر بها منذ عام 2011[xxxiv].

لقد فتحت هذه الاستراتيجية الجديدة مساحة أمام قوى كبرى أخرى لملئ الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة في بعض قضايا ومناطق الشرق الأوسط، رغم أن ذلك قد تم في حالات كثيرة تحت الرقابة والإشراف الأمريكيين. وهنا فان الحديث يدور أساسا حول الدور الذي باتت تلعبه روسيا الاتحادية في المنطقة وتحديدا في الحرب الدائرة في سوريا, وكذلك الصين.

لنتفق، بدءاً، على أن العمليات الروسية في سوريا، وأن كانت تخضع لمحددات داخلية وخارجية مرتبطة بمنظومة من المصالح الحيوية لروسيا، بما فيها حماية الأمن القومي الروسي، والحفاظ على نقطة ارتكاز استراتيجية في الشرق الأوسط، وبشكل خاص في سوريا، فإنها لا تخلو، بشكل أو بآخر، من ترتيب بين موسكو وواشنطن. إذ لا يمكن أن نتصور أن واشنطن كانت عاجزة عن الموازنة بين استدارتها للشرق، والحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط، ولذلك فقد كنا أمام صفقة دولية وإقليمية معقدة على الأراضي السورية، لملء الفراغ من منظور القوى الكبرى[xxxv].

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

في واقع الأمر ثمّة هدفان استراتيجيان كبيران هما الدافع وراء التدخّل الروسي في الصراع السوري. الهدف الأول هو تحدّي هيمنة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، فيما الهدف الثاني هو مساعدة نظام الرئيس السوري بشار الأسد في حربه ضد المتطرّفين الإسلاميين الذين يُعتبرون من ألدّ أعداء روسيا[xxxvi].

لقد خدم بقاء الأسد في السلطة عدداً من المصالح الروسية، حيث أثبتت سوريا أنها دراسة حالة بالغة الأهمية في الجهود الروسية الرامية إلى منع الولايات المتحدة من استخدام القوة ضدها. كان من شأن التدخل في سوريا أن يعكس بشكل أكثر وضوحا التوجّه نحو سياسة ضغط النفقات التي بدأتها إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، وهو توجّه تعتبره روسيا إيجابياً. وسعت روسيا إلى تجنّب تغيير النظام بمساعدة قوى أجنبية في سوريا، وهو ما ستكون له نتائجه الخطرة على الدول المحيطة بروسيا في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي والأجزاء المسلمة من الاتحاد الروسي نفسه. فضلا عما سبق, تُعَدّ سوريا بلداً محورياً بالنسبة إلى التطلّعات الروسية الجيوسياسية، إذ تحتفظ البحرية الروسية بقاعدة صغيرة لإعادة التموين والصيانة في ميناء طرطوس السوري. هذه القاعدة الاستراتيجية، التي تُعَدّ متواضعة في الوقت الحالي، مهمة نظراً إلى الطموحات الروسية الرامية إلى لعب دور جيوسياسي أكبر في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط[xxxvii] .

أما فيما يتعلق بموقف الصين من الأزمة السورية فيمكن القول أن الصين ورغم تبنيها مبادئ ترفض التدخل في شئون الدول الأخرى، واستخدام القوة في العلاقات الدولية، فضلاً عن مبدأ الحرص على الأمن والاستقرار، والتزامها الحياد تجاه الثورات العربية، إلا أنها انتهجت سياسة مغايرة تجاه الأزمة السورية عندما استخدمت حق النقض أربع مرات لإحباط صدور قرارات من مجلس الأمن تخص الحرب في سوريا[xxxviii].

تتحكم عدة هواجس في السياسة الصينية تجاه أحداث الشرق الأوسط بشكل عام والأزمة السورية بشكل خاص. ويمكن رد جذور تلك الهواجس لأسباب تتعلق بالمنافسة مع واشنطن، وتنامي أزمة عدم الثقة بين القيادة الصينية والإدارة الأمريكية منذ تحول اهتمام الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي رغبة في احتواء نفوذ الصين من خلال محاولة واشنطن إقامة سلسلة من الأحلاف مع الهند واستراليا، ومعارضة الصين للموقف الأمريكي المتشدد من كوريا الشمالية وإيران بسبب برامجهما الصاروخية والنووية، وكذلك صفقات السلاح الأمريكية المستمرة إلى تايوان، وأيضًا المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بالقرب من شواطئ الصين.وقد دفع كل ذلك الصين لإعادة النظر في حساباتها وتغيير رؤيتها الإستراتيجية لتتوافق مع التحديات التي يواجهها صعودها كلاعب عالمي في المنظومة الدولية. فموقف الصين تجاه الأزمة السورية يمثل أحد ردود الفعل المباشر على التحول الاستراتيجي الأمريكي نحو المحيط الهادي التي تعدها الصين منطقة مباشرة لنفوذها الإقليمي، مما يجعل الصين تعمل على مواجهة الولايات المتحدة في مناطق أخرى من العالم. وقد شكلت الأزمة السورية فرصة للصين للقيام بذلك بعد

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

مساس الولايات المتحدة بمصالحها الجوهرية من خلال دعم الموقف الروسي من في مجلس الأمن بشأن بعض القضايا المتعلقة بدول تعتبرها الصين حلفاء استراتيجيين لها[xxxix].

وترى الصين بالتوازي مع روسيا أن هناك تحالفاً جديداً يتشكل بين الغرب وبعض الدول في الشرق الأوسط ستكون له تداعيات سلبية على طموحات البلدين في المنطقة. من ذلك تخشى الصين أن يؤثر سقوط نظام الحكم في سوريا على مكانة إيران الإقليمية كحليف استراتيجي لسوريا إذ تمثل إيران موقعا مركزيا في سلم الأولويات الصينية بسبب تضافر عوامل الجيوبولتيك، وتأمين الواردات من الطاقة. أن التحالف مع إيران يؤمن للصين منفذا لدخول الشرق الأوسط. . كما أن إيران هي الحليف الوحيد للصين في هذه المنطقة التي تؤمن 45% من وارداتها النفطية[xl].

أمام هذا المشهد المعقد في الشرق الأوسط وصلت إلى الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة جديدة بمنظور استراتيجي ورؤية سياسية مغايرة عن جميع الإدارات التي سبقتها.

فقد تبنت إدارة الرئيس دونالد ترامب منذ البداية سياسة العزلة البناءة، ومبدأ "أمريكا أولا"، والتي تمهد لتحول كبير في السياسة الخارجية الأمريكية على نمط ما قام به الرئيس الأسبق مونرو عام 1821. وتقضي هذه السياسة بتفعيل الموارد الكامنة. سواء كانت طبيعية، أو بشرية، أو تكنولوجية، لإعادة بناء الولايات المتحدة كفاعل رئيسي في النظام الدولي، وعدم الانغماس في الصراعات الإقليمية البعيدة[xli] .

وعلى الرغم من أن مواقف وتصريحات ترامب تنبئ بعزمه إحداث تغيير كبير في توجهات السياسة الأمريكية في العالم باتجاه الانعزال، ورفض العولمة، واتفاقيات التجارة الحرة، وإعادة النظر في شراكات الولايات المتحدة الخارجية، فإن الشرق الأوسط يمثل أحد جوانب الاستمرارية في السياسة الأمريكية، نظراً لتشابك المصالح الأمريكية فيها، وأن التغيير سيكون في نطاق الآليات، والاعتماد على الآليات الصلبة، خاصة استخدام القوة العسكرية في محاربة الإرهاب، وتنظيم "داعش" عبر الغارات الجوية مع تجنب التدخل العسكري المباشر، كذلك استخدام أداة العقوبات ضد بعض الدول، ومنها إيران، بدلا من آليات الدبلوماسية والمساعدات[xlii].

هناك مصالح ثابتة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، تشكل استمرارية للسياسة الأمريكية، وتتمثل في دعم وحماية أمن إسرائيل، وضمان وصول النفط وبأسعار معقولة، والحرب على الإرهاب، والمرور العسكري، والتحالف مع الدول الصديقة. ومن ثم، فإن مساحة التغير في سياسة ترامب هي في إطار الآليات التي تحافظ على تلك المصالح، وهو ما يعني إعادة مراجعة التحالفات السابقة في إدارة أوباما، والبحث عن آليات جديدة تمكنه من تحقيق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن أجندة ترامب الخارجية تركز بشكل أكبر على منطقة آسيا والمحيط الهادي، والعلاقة مع

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

أوروبا، وحلف الناتو، ومشكلاته مع المهاجرين القادمين من أمريكا اللاتينية والمكسيك، فإن الشرق الأوسط وأزماته ظلت ضمن أولويات السياسة الخارجية، ويصعب فك الاشتباك معها، أو الانسحاب منها، نتيجة لحسابات المصالح الأمريكية في المنطقة، ونتيجة لتعاظم الدور الروسي فيها بما قد يؤثر سلبا في نفوذ الولايات المتحدة ومصالحها في الكثير من مناطق العالم الأحرى، مثل شرق أوروبا، ووسط آسيا[xliii].

في ظل وضع كهذا، يمكن أن نفهم أخيرا ما يجري من عمليات توزيع للمهام، واقتسام للأعباء بين القوي الكبرى في الشرق الأوسط، والتي يفترض أن يقابلها بالضرورة عملية موازية من تبادل للمكاسب القائمة أو المحتملة، أخذا في الحسبان أن ذلك لا يعني بالضرورة توازنا أو عدالة في التوزيع بين القوي العالمية فالوضع لم يبدأ من حالة توازن أصلا، حيث إن الميزان العالمي كان مائلا لما يقرب من ثلاثة عقود لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لكن التغيير المستمر في توازنات القوة في الشرق الأوسط وفي العالم سوف يكفل تحقيق ذلك في المستقبل.

الخاتمة

لقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل سياسات القوى الكبرى حيال التحولات الجيوسياسة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية، وهي منطقة تعتبر بالمعايير الدولية من أهم من أهم المناطق الحيوية في العالم. وقد حددت الدراسة أن المدرسة الواقعية الجديدة أو الواقعية الهيكلية هي الأقدر على فهم سياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة وأن طبيعة التغيير في النظام الدولي هو المحرك الرئيس وراء تفسير سياسات كل واحدة من تلك القوى والتي تدور حول إعادة بناء نظام إقليمي في المنطقة ينسجم وتطلعاتها على المستوى الدولي.

لقد اعتمدت الدراسة على التحليل الواقعي لسياسات الدول الكبرى بعيدا عن التحليل القائم على التأملات أو ما يجب أن تكون عليه سياسات تلك الدول. فقد كانت الغاية الأساسية هي تفسير ما تقوم القوى الكبرى في الشرق الأوسط، وهل شكل ذلك إستراتيجية شاملة لكل واحدة منها، مع الأخذ في الحسبان استراتيجيات الدول الإقليمية الفاعلة في المنطقة وهل جاء بناء تلك الاستراتيجيات بشكل متسق للتعامل مع استراتيجيات الدول الكبرى أم أنها قد قامت أساسا كرد فعل عليها .

تؤمن الدراسة أن الشرق الأوسط سوف يبقى منطقة مركزية في العالم من حيث تواتر الأزمات لمراحل طويلة زمنيا، وهو ما سيجعله بالنتيجة ميداناً ملائماً لصراع وتنافس القوى الكبرى. من ذلك يمكن الإقرار أيضا أن الشرق الأوسط لا يزال يعاني من ضعف في أبنية وقنوات وآليات الاتصال الإقليمي، فضلا عن تفاقم مشاكل الحدود وتفاوت الثروة وانعدام الثقة بين دوله، مع توافر فائض كبير من واردات وموجودات الأسلحة، وهو ما يبقي المنطقة برمتها تحت التأثير المباشر لسياسات ومصالح القوى الكبرى.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

تعتقد الدراسة أن عوامل عدم الاستقرار داخل دول الشرق الأوسط وسياسات التدخل والصراعات فيما بينها سوف تستمر في المنطقة التي تصارع ألان لإقرار نظام إقليمي جديد . ويعود ذلك في جزء مهم منه إلى أن الأنظمة السياسة والاقتصادية والاجتماعية القائمة قد وصلت إلى نهايتها الافتراضية منذ عقود.

تعتقد الدراسة أخيراً أن إعادة هيكلة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط هو خيار مطروح لدى الدول الكبرى أو بعضها ضمن خيارات أخرى جذرية متوسطة وطويلة المدى يمكن أن تلجأ إليها الدول الكبرى للتعامل مع تتابع الأزمات في المنطقة، وتعدد مصادر التهديدات فيها، مما يدفع الدول الداعمة للاستقرار في الشرق الأوسط إلى تأسيس نظام إقليمي برعاية دولية يرتكز على قواعد متوافق عليها بين أكبر عدد من دول الإقليم لمواجهة ومحاصرة مصادر التهديدات، ومنعها من الانتشار والتمدد، والتصدي للأطراف الإقليمية التي تسعى لتحقيق طموحات للهيمنة من خلال سياسات تقوم على اختراق وتفكيك دول الجوار ورعاية وتمويل قوات حلفائها والتنظيمات الإرهابية.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

الهوامش

[i]() عصام عبد الشافي، المسارات المستقبلية للتحولات السياسية في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات، 2018/7/11، متاح على الرابط التالي:

https://eipss-eg.org/ المسارات-المستقبلية-للتحولات-السياسية-في-الشرق-الأوسط

[ii]() عصام عبد الشافي، المسارات المستقبلية للتحولات السياسية في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات، 2018/7/11، متاح على الرابط التالي: https://eipss-eg.org/ المسارات-المستقبلية-للتحولات-السياسية-في-الشرق-الأوسط

[iii]() محمد عباس ناجي، إقليم مأزوم.. رؤية لمعضلة الارتدادات في الشرق الأوسط، موقع مجلة السياسة الدولية، 2015/1/20، متاح على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/5032.aspx

[iv]() بيري كاماك وميشيل دن، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد نيرانها، مركز كارنيغي للشرق الأوسط،2019/1/21، متاح على الرابط التالي:

https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168

[v]() فالداي كلوب، التحول في الشرق الأوسط على المستوى الدولي، مركز دراسات كاتيخون، 2016/10/10، متاح على الرابط التالي: http://katehon.com/ar/article/lthwl-fy-lshrq-lwst-l-lmstw-ldwly

[vi]() عصام عبد الشافي، المسارات المستقبلية للتحولات السياسية في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات، 2018/7/11، متاح على الرابط التالي:

https://eipss-eg.org/ المسارات-المستقبلية-للتحولات-السياسية-في-الشرق-الأوسط

[vii]() عصام عبد الشافي، المسارات المستقبلية للتحولات السياسية في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات، 2018/7/11، متاح على الرابط التالي:

https://eipss-eg.org/المسارات-المستقبلية-للتحولات-السياسية-في-الشرق-الأوسط

[viii]() سامح راشد، عودة الشرق الأوسط الجديد، موقع مجلة السياسة الدولية، تأريخ النشر، 2017/5/10، متاح على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/12065.aspx

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

[ix]() ج. سكوت كاربنتر، الرمال المتحركة: التحولات السياسية في الشرق الأوسط، موقع معهد واشنطن، 2011/4/13, متاح على الرابط التالي:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/shifting-sands-political-transitions-in-the-middle-east

[x]() ج. سكوت كاربنتر، الرمال المتحركة: التحولات السياسية في الشرق الأوسط، موقع معهد واشنطن، 2011/4/13, متاح على الرابط التالي:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/shifting-sands-political-transitions-in-the-middle-east

[xi]() مروان المعشر، صفقة القرن لدينا خيارات،، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018/8/15، متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2018/08/15/ar-pub-77114

[xii]() مروان المعشر، صفقة القرن الأمريكية،، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2017/11/22، متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2017/11/22/ar-pub-74808

[xiii]() ميكل يونغ، ماذا كان برأيكم أبرز تطوّر في الشرق الأوسط خلال2018؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018/12/13، متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/diwan/77953

[xiv]() سونر جاغايتاي و باراغ خانا، إعادة تشكيل الشرق الأوسط: تركيا ضد إيران ضد المملكة العربية السعودية، معهد واشنطن، 2013/9/13، متاح على الرابط التالي: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-reconfigured-turkey-vs.-iran-vs.-saudi-arabia

[xv]() سونر جاغايتاي و باراغ خانا، إعادة تشكيل الشرق الأوسط: تركيا ضد إيران ضد المملكة العربية السعودية، معهد واشنطن، 2013/9/13، متاح على الرابط التالي:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-reconfigured-turkey-vs.-iran-vs.-saudi-arabia

[xvi]() سمير رمزي، التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 2017/8/7، متاح على الرابط التالي:

https://elbadil-pss.org/2017/08/07/التحول-في-نمط-التحالفات-في-الشرق-الأوس

[xvii]() سامح راشد، عودة الشرق الأوسط الجديد، موقع مجلة السياسة الدولية، تأريخ النشر، 2017/5/10، متاح على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/12065.aspx

[xviii]() سمير رمزي، التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 2017/8/7، متاح على الرابط التالي:https://elbadil-pss.org/2017/08/07/ التحول-في-نمط-التحالفات-في-الشرق-الأوس

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

[xix]() بيري كاماك و ميشيل دن، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد نيرانها، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168

[xx]() ميكل يونغ، ماذا كان برأيكم أبرز تطوّر في الشرق الأوسط خلال2018؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018/12/13، متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/diwan/77953

[xxi]() بيري كاماك و ميشيل دن، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد نيرانها، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168

[xxii]() بيري كاماك وميشيل دن، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد نيرانها، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168

[xxiii]() أعظم سلامتي، الناتو والمثلث الاستراتيجي: أمريكا – تركيا– روسيا، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018/6/12، متاح على الرابط التالي: http://www.bayancenter.org/2018/06/4530/

[xxiv]() فالداي كلوب، التحول في الشرق الأوسط على المستوى الدولي، مركز دراسات كاتيخون، 2016/10/10، متاح على الرابط التالي: http://katehon.com/ar/article/lthwl-fy-lshrq-lwst-l-lmstw-ldwly

[xxv]() فالداي كلوب، التحول في الشرق الأوسط على المستوى الدولي، مركز دراسات كاتيخون، 2016/10/10، متاح على الرابط التالي:
http://katehon.com/ar/article/lthwl-fy-lshrq-lwst-l-lmstw-ldwly

[xxvi](ياسمين فاروق، الطريق الطويل نحو تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، موقع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2019/3/25https://carnegie-mec.org/2019/03/25/ar-pub-78592، متاح على الرابط التالي:

[xxvii]() أيمان زهران، الولايات المتحدة وتشكيل تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي " MESA "، موقع مجلة السياسة الدولية، 2018/10/30، متاح على الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg/News/15779.aspx

[xxviii](محمد فوزي، الناتو العربي بين الطموح الامريكي والواقع العربي، المركز الديمقراطي العربي، 13 / 2019/2، متاح على الرابط التالي:https://democraticac.de/?p=58984

[xxix]() محمود جمال، الناتو العربي: تحالفات هشة وتحديات مؤثرة، المعهد المصري للدراسات، 2018/11/30، متاح على الرابط التالي: https://eipss-eg.org/ الناتو-العربي-تحالفات-هشة-وتحديات-مؤثرة

[xxx]() عز الدين عبد المولى، توازن قوى أم توازن تهديدات في شرق أوسط مضطرب، مركز الجزيرة للدراسات، 2018/6/12، متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/events/2018/06/180627074423818.html

[xxxi]() سامح راشد، عودة الشرق الأوسط الجديد، موقع مجلة السياسة الدولية، تأريخ النشر، 2017/5/10، متاح على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/12065.aspx

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 301-325

[xxxii]) سامح راشد، اقتسام المهام والغنائم، موقع مجلة السياسة الدولية، العدد 206، 2016/10/5، متاح على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/11907.aspx

[xxxiii]) عدنان هياجنة، الإستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات الأمن الإقليمي لدول الجوار الخليجي: بين الثابت والمتغير، دورية دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، المنامة، العدد 1، المجلد الثاني، 2015، ص 144 .

[xxxiv]) سمير رمزي، التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، 2017/8/7https://elbadil-pss.org/2017/08/07/التحول-في-نمط-التحالفات-في-الشرق-الأوس، متاح على الرابط التالي:

[xxxv]) سامي السلامي، سياسة الحيرة: استجابة الدولة العربية للتحولات الهيكلية في الشرق الأوسط، موقع مجلة السياسة الدولية، 2016/3/2، متاح على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/7643.aspx

[xxxvi]() ديمتري ترينين، المصالح الروسية في سوريا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014/6/11، متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2014/06/11/

[xxxvii]() ديمتري ترينين، المصالح الروسية في سوريا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014/6/11، متاح على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2014/06/11/

[xxxviii]() محمد الأمير أحمد عبد العزيز، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة السورية، المركز الديمقراطي العربي، 2018/9/4، متاح على الرابط التالي : https://democraticac.de/?p=56124

[xxxix]() محمد الأمير أحمد عبد العزيز، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة السورية، المركز الديمقراطي العربي، 2018/9/4، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=56124

[xl]() محمد الأمير أحمد عبد العزيز، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة السورية، المركز الديمقراطي العربي، 2018/9/4، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=56124

[xli]() أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط .. حدود التغير، موقع مجلة السياسة الدولية، 2017/1/22 ، متاح على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx

[xlii]() أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط .. حدود التغير، موقع مجلة السياسة الدولية، 2017/1/22 ، متاح على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx

[xliii]() أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط .. حدود التغير، موقع مجلة السياسة الدولية، 2017/1/22 ، متاح على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx